والمعترف بها واتفاقيات الانسحاب والاتفاقيات الاخرى لضمان الامن فيجب ان يتم البحث فيها في الوقت الملائم . وكذلك فان الجمهورية العربية المتحدة استمرت على اعتبار قرار مجلس الامن قرارا يحوي نصوصا ليقوم الفرقاء بتنفيذها ، وعبرت عن استعدادها للقيام بالتزاماتها بموجب القرار بصورة تامة شرط ان تفعل اسرائيل مثل ذلك .

وفي الثامن من شباط ١٩٧١ وجه السفير يارينغ مذكرة الى كل من حكومتي الجمهورية العربية المتحدة واسرائيل طالبا منهما ان يقدما له سلفا بعض الالتزامات . والقصد من هذه المحاولة هو ان الالتزامات يجب ان تقدم بوقت واحد وبصورة متبادلة وان تكون خاضعة للتقرير المرضي النهائي لجميع مظاهر التسوية السلمية بما فيها ، وبصورة خاصة ، تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين . فاسرائيل سوف تعطي تعهدا بالانسحاب من اراضي الجمهورية العربية المتحدة الى الحدود الدولية السابقة بين مصر وفلسطين خلال الانتداب البريطاني ، وكذلك فان الجمهورية العربية المتحدة سوف تتعهد بعقد معاهدة سلام مع اسرائيل .

وقد وافقت الجمهورية العربية المتحدة بمذكرتها المؤرخة في ١٥ شباط على التعهدات الواردة في كتاب السفير يارينغ ، وذلك اذا أعطت اسرائيل بالمقابل تعهدات تشمل التزاماتها حسب قرار مجلس الامن بما فيها التعهدات بانسحابها من سيناء وقطاع غزة وايضا لاتمام تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين ، حسب قرارات الامم المتحدة .

اما جواب اسرائيل على مبادرة السفير يارينغ فقد رحب باستعداد الجمهورية العربية المتحدة لعقد معاهدة سلم مع اسرائيل . وتجاهل هذا الجواب النقطة المتعلقة بالانسحاب التي حاول السفير يارينغ ان يأخذ من اسرائيل تعهدا بها ، وفوق ذلك فان اسرائيل صرحت بأنها سوف لا تنسحب الى حدود ما قبل الخامس من حزيران ١٩٦٧ .

وكان رد فعل الحكومة المصرية على ذلك بأنه سوف لا يكون لجوابها للسفير يارينغ اي مفعول الا اذا تعهدت اسرائيل باعطاء الضمانات التي طلبها منها السفير يارينغ .

وهكذا تجمدت المحادثات تحت اشراف الممثل الخاص للامين العام .

وبتاريخ ١٣ كانون الاول ١٩٧١ اتخذت الجمعية العامة قرارها رقم ٢٧٩٩ (٢٦) الذي لاحظت فيه بتقدير رد مصر الايجابي على مبادرة المبعوث الخاص وطلبت من الامين العام اتخاذ الاجراءات الضرورية لبعث مهمة السفير يارينغ من جديد . وقامت عدة اتصالات بين المبعوث الخاص وبين ممثلي مصر واسرائيل اللذين اصرا على موقفهما . الاول اصر على ان ترسل اسرائيل التعهدات المطلوبة بكتاب السفير يارينغ الموجه اليها بتاريخ ٨ شباط ٩٧١ ، والثانية اصرت على اقامة مفاوضات بين الطرفين دون شروط مسبقة. وفي ٨ كانون الاول ١٩٧٢ اتخذت الجمعية العامة قرارها رقم ٢٩٤٩ (٢٦) الذي اكدت فيه قرارها رقم ٢٧٩٩ (٢٦) وعبرت عن تأييدها لجهود الامين العام ومبعوثه الخاص . وعادت مهمة المبعوث الخاص الى التجمد من جديد(٦) .

٥ ــ القرارات الانسانية . اساس هذه القرارات كلها قرار مجلس الامن رقم ٢٣٧ الذي صوت عليها بالاجماع في ١٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ والذي طالب اسرائيل « احترام حقوق الانسان الاساسية التي لا يمكن التنازل عنها والتقيد باتفاقيات جنيف الاربعة لعام ١٩٤٩ وتأمين سلامة وخير وامن سكان المناطق التي جرت فيها عمليات عسكرية وتسهيل عودة اولئك الذين فروا من هذه المناطق منذ نشوب القتال » وطلب المجلس الى الامين العام للمنظمة « متابعة تنفيذ هذا القرار تنفيذا فعالا ورفع تقرير عن